

Taku Osoegawa

Syria and Lebanon: International Relations and Diplomacy in the Middle East

(London: I. B. Tauris, 2013). x, 246 p. (Library of Modern Middle East Studies; 140)

سورية ولبنان:

العلاقات الدولية والدبلوماسية في الشرق الأوسط

مسعود ضاهر(*)

أستاذ التاريخ المعاصر، الجامعة اللبنانية.

ياباني يتقن العربية إلى جانب اليابانية والإنكليزية ويتابع تطورات الأزمات المتلاحقة في لبنان وسورية منذ سنين طويلة. كتب مقالات عديدة في مجلة العرب التي تصدر في اليابان منذ عام ١٩٦٤، والتي نشرت ملفات مهمة حول موضوعات عربية شارك الباحث في العديد منها. وقد أمضى مؤخراً مرحلة الانتفاضات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١ كباحث مساعد في المركز الياباني لدراسات الشرق الأوسط في بيروت. فكان من ثمار تلك الإقامة والمتابعة عن كثب بصورة يومية للأحداث العاصفة التي يشهدها الوطن العربي كتابه المهم الصادر بالإنكليزية عام ٢٠١٣ تحت عنوان: سورية ولبنان: العلاقات الدولية والدبلوماسية في الشرق الأوسط. وقد حلل فيه السمات الأساسية للعلاقات

- ١ -

رغم الاهتمام المتزايد للباحثين اليابانيين تجاه منطقة الشرق الأوسط، بقي التركيز الأساسي منصباً على تطور الأوضاع في مصر، والعلاقات الاقتصادية بين اليابان ودول الخليج العربي النفطية، والحلول السلمية المقترحة للقضية الفلسطينية. أما باقي الدراسات اليابانية عن دول المشرق العربي فبقيت تردد المقولات التي تنشرها مراكز الأبحاث الغربية، وبخاصة المنشورة منها باللغة الإنكليزية.

لذلك نسجل للباحث الياباني تاكو أوسوئيغاوا جرائته في تناول العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسورية إبان فترة الهيمنة السورية على لبنان. وهو باحث

اللبنانيون بشكل عمودي حاد بين مستمر في دعمه للنظام السوري بصفته نظاماً ممانعة ومقاومة، وبين رافض لبقاء هذا النظام ومشارك عسكرياً في إسقاطه إلى جانب آلاف المقاتلين الوافدين إلى سورية لإسقاط نظامها السياسي وفق أجندات أمريكية، وأوروبية، وإسرائيلية وتركية، وعربية. وقد استند إلى مجموعة واسعة من الدراسات الأمريكية والأوروبية المكتوبة باللغة الإنكليزية، إضافة إلى دراسات عدد كبير من المثقفين اللبنانيين.

- ٢ -

تبنى الباحث بصورة واضحة مقولات نظرية لباحثين أوروبيين وأمريكيين لشرح الأسباب العميقة للأزمات التي شهدتها كل من لبنان وسورية، بخاصة بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري واتهام السوريين باغتياله. واختبر بعض المقولات النظرية الغربية لدراسة العلاقات اللبنانية - السورية منذ عام ١٩٧٠ حتى اليوم. وحاول استنباط خصائص محددة لسلوك رؤساء الجمهورية والوزراء في لبنان خلال تلك الفترة وإظهار ارتباطهم التبعية بتوجيهات القيادة السورية أو محاولتهم الابتعاد عنها وتعرض الهيمنة السورية للخطر. وتعمق في دراسة مرحلة الرئيس رفيق الحريري، وكيف تبنى القرار ١٥٥٩ بهدف إضعاف «حزب الله»، وإبعاد لبنان عن دائرة الهيمنة السورية. فانتهد حياته بشكل مأسوي مع اتهام السوريين مباشرة باغتياله وتشكيل محكمة دولية خاصة بلبنان لمحاكمة مرتكبي جريمة اغتيال الحريري.

اللبنانية - السورية، والتطورات الجارية الآن على الساحة السورية منذ عام ٢٠١١ وتأثيراتها المباشرة في لبنان بوجه خاص وفي منطقة الشرق الأوسط بوجه عام.

استعرض المؤلف في مقدمته النظريات السياسية الملائمة لدراسة تلك العلاقات. وحلل تفكك الدولة اللبنانية خلال سنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٨ وأثر التدخل العسكري السوري فيها، وحلل العهود الرئاسية لتلك المرحلة إبان حقبات الرؤساء سليمان فرنجية وإلياس سركيس وأمين الجميل. ثم وصف المرحلة الثانية بالفوضى التي نجم عنها حكم غير مباشر في ظل الهيمنة السورية خلال سنوات ١٩٨٨ - ٢٠٠٥. واستفاض في دراسة إنجازات الرئيس رفيق الحريري الذي تبنى نظرية الواقعية السياسية المركبة التي تأخذ بعين الاعتبار المصالح الشخصية للرئيس الحريري، وحرصه على ضمان مصالح النظام السوري في لبنان، ومحاولته فك التبعية اللبنانية للنظام السوري. واستشرف مأزق تلك الواقعية التي غلبت المصالح الشخصية والإقليمية على مصلحة لبنان العليا. وحلل مشكلات لبنان وسورية بعد خروج الجيش السوري من لبنان عام ٢٠٠٥.

وتناولت خاتمة الكتاب إعادة تذكير بالمقولات النظرية التي استند إليها، واستخلاص الدروس المستفادة من نظرية السياسة الواقعية البسيطة التي شعارها: «ليس بالإمكان أفضل مما كان» والتي انتهت إلى كارثة حقيقية أدت إلى توتر حاد في العلاقات اللبنانية - السورية فور اندلاع الانتفاضة السورية عام ٢٠١١؛ فانقسم

علماً أن المشروع الصهيوني تداخل مؤخراً مع مشروع الشرق الأوسط الكبير برعاية أمريكية وأوروبية، وتوطؤ واضح من دول عربية نفطية. وهو مشروع يهدف إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يتلاءم مع الأطماع الصهيونية ويتطلب تدمير سلاح جميع القوى المناهضة له في منطقة الشرق الأوسط. وتمت الاستفادة القصوى من الانتفاضات العربية لعام ٢٠١١ من أجل تفجير سورية من الداخل، واستقدام قوى عسكرية عربية ودولية لإسقاط النظام السوري وتدمير مقومات الصمود السياسي والاقتصادي في سورية. وشاركت الجامعة العربية وبلدان عربية كثيرة بالدعم السياسي والمالي تحت لافتة «أصدقاء سورية» المتعددة الولاءات الخارجية بين الولايات المتحدة وتركيا ودول أوروبية. وبات هاجس هذا التحالف التخلص من المقاومة اللبنانية، وإسقاط النظام السوري، وإنهاء القضية الفلسطينية، والتصدي للأطماع الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، وتفجير صراع سني - شيعي يدمر في طريقه جميع القوميات العرقية واللغوية والطائفية الأخرى. واستخدمت في هذا المخطط الجهنمي جميع القيادات المحلية التي تعمل، بالدرجة الأولى، للحفاظ على مصالحها الشخصية. وزجت في المعركة قوى عسكرية لبنانية على جانبي النظام والمعارضة.

- ٣ -

وإبان فترة حكم الإخوان المسلمين القصيرة لمصر كشف الغطاء عن تواطؤ واضح بين إسرائيل وبعض التيارات الأصولية

فقد تم تنفيذ الاغتيال في ظروف محلية تميزت بعلاقات شبه تبعية بين أغلبية زعماء لبنان لقادة النظام السوري واستخباراته في مرحلة أطلق عليها الباحثون اللبنانيون صفة «عهد الوصاية السورية». وهناك غياب طوعي أو تغيب قسري للزعيم اللبناني، سواء على مستوى رئاسة الجمهورية، أو رئاسة مجلس الوزراء. وبات القرار السياسي والعسكري وإلى حد ما الاقتصادي اللبناني أسير تبعية الزعيم اللبناني لمركز القرار السوري الذي تحكم بالانتخابات النيابية، وتشكيل الوزارات، والتدخل في شؤون الدولة، والاستفادة القصوى من النظام المالي لجني ثروات طائلة من البنوك اللبنانية، ومن التحكم بالاقتصاد اللبناني.

وبقدر ما ركز الباحث على تفاصيل الهيمنة السورية على لبنان؛ تجاهل العامل الإسرائيلي رغم الأطماع الصهيونية المعلنة بضم لبنان نظراً إلى موقعه الجغرافي ضمن إسرائيل الكبرى التي تمتد بين الفرات والنيل وتشمل لبنان وسورية معاً. وزادت تلك التوجهات وضوحاً بعد قيام إسرائيل، ومن ثم احتلالها لأكثر من نصف الأراضي اللبنانية مع العاصمة بيروت عام ١٩٨٢. واستمر هذا الاحتلال حتى العام ٢٠٠٠ حين حررت المقاومة الوطنية اللبنانية، بدعم مباشر من سورية، جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي باستثناء مزارع شبعا وقرية العجر. فعمدت إسرائيل مجدداً إلى تدمير أجزاء واسعة من لبنان عام ٢٠٠٦، وما زالت تستبجح أراضيّه ومياهه الإقليمية وسماؤه، وتهدد يومياً بإعادة اجتياح لبنان وتدمير بنيته التحتية.

لمصالحهم الشخصية، ومدى دعم النظام السوري لهم. واستفادت سورية من هذه المروحة الواسعة والمتبدلة باستمرار من زعماء لبنان لكي تجني مكاسب اقتصادية كبيرة؛ فسورية هي البوابة البرية للتصدير والاستيراد من وإلى لبنان. وشجع النظام السوري على تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص في لبنان لتنمية القطاع الخاص في سورية تحت إشراف النظام نفسه، والاستفادة من سنوات الاستقرار في مرحلة «السلام السوري في لبنان» لإطلاق شعار «شعب واحد في بلدين»، والذي دام لسنوات طويلة كان فيها النظام السوري يتحكم بالقرارين اللبناني والسوري معاً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية، والبرلمانية، والإدارية، وغيرها. وتحالف رؤساء الجمهورية والوزراء والكتل البرلمانية وزعماء الميليشيات في لبنان مع النظام السوري لضمان مصالحهم الشخصية بالدرجة الأولى. فتلاعب النظام السوري بزعماء لبنان، وقربهم من سدة الحكم ثم أبعدهم عنها وفقاً لما تقتضيه مصلحة الهيمنة السورية. وقدم الباحث أربعة نماذج أساسية في هذا المجال: من تحالف مع النظام السوري استراتيجياً لإبعاد الخطر الإسرائيلي عن لبنان؛ ومن تحالف معه مرحلياً لضمان الاستقرار الداخلي في لبنان؛ ومن قبل بإبقاء لبنان في مرتبة الدولة التابعة أو ذات السيادة المنقوصة والهوية اللبنانية المفككة؛ ومن دافع عن التوازن الدقيق بين المصالح اللبنانية والسورية المشتركة في المجال الاقتصادي على قاعدة حماية المصالح الدائمة للسوريين واللبنانيين معاً.

الإسلامية، ودول عربية وأوروبية إلى جانب الولايات المتحدة المساندة الأساسية لها. فاندفع الإخوان بقوة إلى أعمال عنف دموي ضد الجيش والشعب ورموز السلطة الجديدة التي أعقبت حكم الإخوان لمصر.

تضمّن الكتاب وقائع دامغة وموثقة بشكل جيد تثبت أن الزعيم اللبناني لم يكن صاحب قرار مستقل، بل اعتمد سياسة واقعية براغماتية للحفاظ على مصالحه الشخصية على حساب مصلحة لبنان العليا. وحلل الباحث أشكالاً عديدة من مواقف رؤساء الجمهورية والوزراء في لبنان تجاه الهيمنة السورية: منهم من ارتبط تبعياً بالقيادة السورية وكان مطواعاً في تنفيذ إملاءاتها، ومنهم من تحالف مع الولايات المتحدة وفرنسا، وبصورة علنية أو مضمرة مع إسرائيل لمواجهة الهيمنة السورية وحلفائها في لبنان. وعند اختبار هذا السيناريو لم يلاق نجاحاً ملحوظاً بل قاد إلى توتر داخلي حاد وتهميش رموزه؛ ومنهم من عمل دون نجاح على إقامة التوازن الداخلي بين القوى الموالية للغرب والقوى اللبنانية الموالية لسورية وإيران؛ ومنهم من حاول إضعاف المصالح السورية في لبنان ففشل؛ ومنهم من بحث عن صيغة وطنية تجمع اللبنانيين على قاعدة التحالف المصلحي مع سورية كدولة جوار وليس التبعية لها كدولة هيمنة وتسلط.

بدا واضحاً من خلال تلك المعطيات أن الدولة اللبنانية لم تكن موحدة منذ العام ١٩٧٠ وما زالت غير موحدة تجاه العلاقات مع سورية. فكانت الحكومة، والكتل البرلمانية، وزعماء الطوائف والأحزاب والميليشيات يتخذون مواقف متقلبة وفقاً

- ٤ -

بعد أن انفجرت الأزمة في سورية في العام ٢٠١١، تركت آثاراً سلبية كثيراً على المجتمع اللبناني، تعطلت آليات عمل النظام البرلماني اللبناني الذي ظل سنين طويلة رهن القرار السوري في تشكيل الوزارات وإسقاطها، وإجراء الانتخابات والتحكم بنتائجها المسبقة.

ولم يعد الزعيم اللبناني قادراً على ممارسة السياسة المستقلة بعد أن تحكم النظام السوري طوال أكثر من ربع قرن بالقرارات الكبرى تاركاً للزعيم الطائفي اللبناني التحكم بأبناء طائفته، ونسج تحالفات لبنانية مدعوماً من سورية لإدارة شؤون الدولة في لبنان. وفي ظل أكثر من أربعين ألف جندي سوري منتشرين على جميع الأراضي اللبنانية، بدا من الصعب استنباط نظرية علمية تبرر القول إن العلاقات اللبنانية - السورية تندرج ضمن

الواقعية البسيطة أو الواقعية المركبة التي استفاد الباحث في تحديد سماتها الأساسية لتبرير مقولات نظرية مسبقة وتقديمها كمقولات علمية يمكن تعميمها على طبيعة تلك العلاقات طوال مرحلة الهيمنة السورية على لبنان. وهذا ما جعل الدراسة مجرد اختبار لمقولات غربية لم تحمل إضافة نوعية بعيون يابانية منصفة تظهر تطور العلاقات اللبنانية - السورية في ضوء تاريخها الحقيقي وليس بعيون منفعة بمقولات غربية معادية بشدة للدور السوري في لبنان. ومع تجاهل الدور الإسرائيلي بدت الدراسة منحازة إلى المقولات الغربية. لكن الكتاب قدم معلومات مفيدة في كثير من جوانبها، ونال مرتبة متقدمة في الكتب الأكثر مبيعاً. ويستحق باحثه الياباني كل التقدير على الجهد الذي بذله لتعريف قراء الإنكليزية بالعلاقات اللبنانية - السورية في مرحلة تاريخية معقدة بالغة الخطورة □